دولة فلسطين
محافظة القدس الشريف

تقرير جرائم الاحتلال الإسرائيلي في محافظة القدس

خلال شهر شباط للعام 2026

Report Of Israeli Occupation Crimes In Jerusalem Governorate

Feb - 2026

إحصاءات محافظة القدس 2026

www.jerusalemgov.ps

pr.unit@jergov.ps

00972562800774

Jerusalem Governorate - محافظة القدس الشريف

jerusalem_governorate

Jerusalem Governorate - محافظة القدس الشريف

Jerusalem Governorate

jerusalemgovernorate

إعلام محافظة القدس

الفهرس

البيان	رقم الصفحة
المقدمة	4
الشهداء	5
الجرائم والانتهاكات في المسجد الأقصى المُبارك	6
اعتداءات المستعمرين	11
الإصابات المسجلة	13
حالات الاعتقال	15
قرارات المحاكم الاحتلالية بحق المقدسيين	16
عمليات الهدم والتجريف ومصادرة الممتلكات	23
قرارات الهدم والإخلاء القسري ومصادرة الأراضي	25
استهداف الشخصيات المقدسية الوطنية والدينية	26
الجرائم والانتهاكات ضد المؤسسات والمعالم المقدسية	27
انتهاكات الاحتلال بحق الأسرى المقدسيين	29
المشاريع الاستعمارية	30
العزل الميداني لحي الضاحية بمكعبات إسمنتية	36
قرار إسرائيلي لتسوية أراضي القدس	37
حيّ البستان في سلوان: معركة الوجود	38

شهيد و(4976) مستعمرًا اقتحموا المسجد الأقصى المبارك و(49) عملية هدم وتجريف و(114) حالة اعتقال، و400 قرار بالإبعاد، خلال شهر شباط 2026

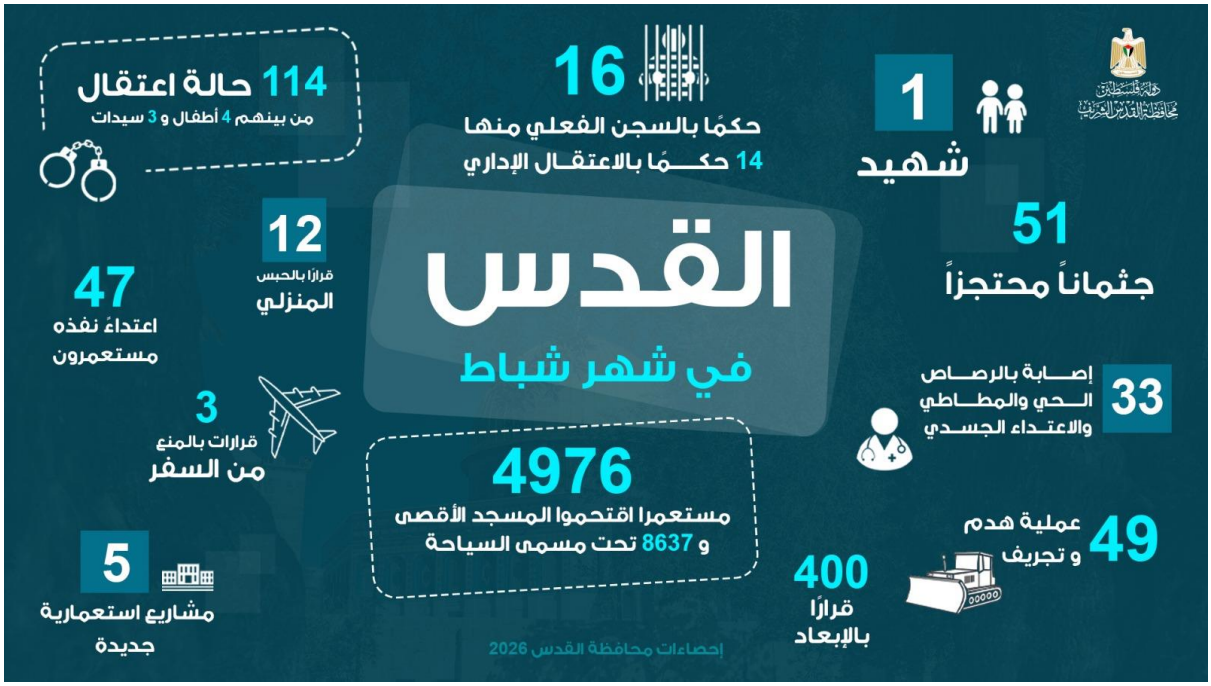

المقدمة

شهدت محافظة القدس خلال شهر شباط 2026 مرحلة جديدة من التصعيد المنهجي في سياسات الاحتلال الإسرائيلي، اتسمت بالترابط الواضح بين الأدوات الأمنية والقضائية والتشريعية والاستيطانية، في إطار رؤية سياسية تسعى إلى فرض وقائع غير قابلة للتراجع في المدينة المحتلة، وتقويض الوضع التاريخي والقانوني القائم، بما يكرّس الضم الفعلي ويعيد تشكيل الواقع الديمغرافي والجغرافي للقدس بما يخدم المشروع الاستعماري.

وقد تركز هذا التصعيد بصورة خاصة على المسجد الأقصى المبارك، حيث برز توجه متعمد نحو تكريس حضور استيطاني ديني علني داخل باحاته، وتوسيع نطاق الطقوس التلمودية الجماعية، بالتوازي مع تضييق الخناق على المصلين الفلسطينيين، ولا سيما خلال شهر رمضان المبارك. وتعكس هذه السياسات مسعى واضحًا لإعادة تعريف المكان ووظيفته الدينية والسياسية، بما يمسّ جوهر الوضع التاريخي القائم.

وفي السياق الميداني، اتخذت اعتداءات المستعمرين طابعًا أكثر تنظيمًا وجرأة، في ظل حماية مباشرة من قوات الاحتلال، بما يعكس تكاملًا وظيفيًا بين المؤسستين الرسمية والاستيطانية. وقد استهدفت هذه الاعتداءات التجمعات الفلسطينية، والممتلكات الخاصة، وأماكن العبادة الإسلامية والمسيحية.

كما تواصلت سياسات الهدم والتجريف والإخلاء القسري، إلى جانب تسريع المخططات الاستعمارية وتوسيع المستعمرات القائمة، وطرح مشاريع بنى تحتية وطرق التفافية تعمّق عزل القدس عن محيطها الفلسطيني.

وتصاعدت إجراءات الاعتقال والإبعاد والحبس المنزلي ومنع السفر، واستهداف النشطاء والصحفيين وموظفي الأوقاف والأسرى المحررين، في إطار سياسة عقاب جماعي ترمي إلى إخضاع المجتمع المقدسي وإضعاف بنيته الوطنية والمؤسسية.

تؤكد محافظة القدس أن ما تشهده المدينة يمثل سياسة رسمية ممنهجة وترقى في مجملها إلى انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وعليه، فإن صون القدس ومقدساتها وحماية سكانها المدنيين يتطلبان تحركًا دوليًا فاعلًا يتجاوز بيانات الإدانة، نحو مساءلة حقيقية تضع حدًا لسياسات الإفلات من العقاب، وتكفل احترام الوضع القانوني للمدينة بوصفها أرضًا محتلة تخضع لأحكام القانون الدولي.

الشهداء

ارتقى الشهيد الشاب نصر الله محمد جمال أبو صيام من بلدة مخماس شمال شرق القدس، متأثراً بجراحه الحرجة التي أُصيب بها برصاص مستعمرين خلال هجوم على البلدة في 18 شباط 2026، في جريمة مكتملة الأركان تندرج ضمن تصاعد إرهاب ميليشيات المستعمرين المنظمة، والتي ينفذها المستعمرون تحت حماية وإشراف قوات الاحتلال الإسرائيلي .

واستهدف المستعمرون الشاب أبو صيام أثناء تواجده في منطقته السكنية، ما يعكس استخدام المستعمرين الممنهج للعنف المفرط، بما في ذلك إطلاق النار الحي المباشر على المواطنين، وإحراق المنازل، والاعتداء على المركبات والممتلكات، ومصادرة الأراضي الفلسطينية.

ورفع أهالي بلدة مخماس ومئات من المواطنين الفلسطينيين الجثمان الطاهر للشاب نصر الله أبو صيام إلى مثواه الأخير، حيث شيّعوه في موكب مهيب شارك فيه أفراد العائلة، والمواطنون، وممثلون عن مؤسسات المجتمع المدني، وسط تنديد واسع بسياسة الاحتلال وميليشيات المستعمرين.

الجرائم والانتهاكات في المسجد الأقصى المُبارك

شهد شباط 2026 تصعيدًا نوعيًا في الانتهاكات الإسرائيلية بحق المسجد الأقصى المبارك، تزامنًا مع حلول شهر رمضان، ورصدت محافظة القدس خلال شباط اقتحام (4976) مستعمرًا، إضافة إلى دخول (8637) آخرين تحت غطاء "السياحة"، وسط حماية مشددة من شرطة الاحتلال وقيود متواصلة على وصول المصلين، خاصة مع حلول رمضان.

كما تصاعد تحريض جماعات "الهيكل" لفتح الأقصى أمام المستعمرين طوال الشهر الفضيل، بما يشمل العشر الأواخر. وفي سياق متصل، شدّد وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير إجراءاته خلال رمضان عبر تكثيف الحواجز، وتوسيع قرارات الإبعاد، ومنع إدخال وجبات الإفطار، وتمديد ساعات الاقتحام.

كما أقدمت سلطات الاحتلال على إغلاق المسجد الأقصى بحجة "قانون الطوارئ"، في ظل الهجمة الإسرائيلية–الأميركية على إيران، في خطوة تؤكد توظيف التصعيد الإقليمي لتشديد القبضة الأمنية على المسجد وتقويض الوضع التاريخي والقانوني القائم.

أبرز الانتهاكات في المسجد الأقصى خلال شهر شباط 2026:

- 1 شباط 2026: نفّذ مستعمرون اقتحامًا لباحات المسجد الأقصى المبارك، وأقاموا طقوس "مباركة زفاف" داخله، كما أقدم أحدهم على أداء ما يُسمّى بـ"السجود الملحمي" في المنطقة الشرقية من المسجد.
- 3 شباط 2026: كشفت جماعات "الهيكل" عن عريضة تطالب بفتح الأقصى أمام المستعمرين طوال شهر رمضان، بما في ذلك العشر الأواخر والفترات المسائية، واقتحمت قوات الاحتلال وعناصر المخابرات المسجد الأقصى، ومنعت التجول في صحن قبة الصخرة، كما اقتحمت المصلى المرواني وفَتَّشته، بالإضافة إلى تفتيش مخزن تابع لعمال النظافة.

- 5 شباط 2026: اختتم مستعمرون اقتحاماتهم الأسبوعية للمسجد الأقصى بأداء صلوات علنية تخللتها حلقات رقص وغناء فيما يُسمّى "صلاة استقبال السبت"، كما أدوا طقوسًا تلمودية شملت الانبطاح وصلوات جماعية داخل المسجد.
- 13 شباط 2026: اقتحم مستعمرون مسلحون ساحة الغزالي أمام باب الأسباط في محيط المسجد الأقصى المبارك بالتزامن مع صلاة الجمعة.
- 15 شباط 2026: اقتحم عضو في الكنيست الإسرائيلي المسجد الأقصى المبارك برفقة جهات تُسمّى "إدارة جبل الهيكل"، وهاجم أي قيود على اقتحامات المستعمرين خلال شهر رمضان، مطالبًا بعدم تغيير ما وصفه بـ"صلوات اليهود" داخل المسجد.
- 17 شباط 2026: وزّع مستعمرون أوراق صلوات وملحقًا خاصًا بمناسبة "رأس الشهر العبري" خلال اقتحامهم المسجد الأقصى عشية المناسبة، في استمرار لتصعيد الطقوس العلنية داخل باحاته. وكانت شرطة الاحتلال قد سمحت نهاية الشهر الماضي بإدخال صلوات مطبوعة إلى الأقصى، ليُصبح إدخال هذه الأوراق وأداء الصلوات منها أمرًا شبه يومي خلال الاقتحامات.
- 18 شباط 2026: أعلنت جماعات "الهيكل" عن تمديد مدة الاقتحامات ساعة إضافية لتبدأ عند الساعة السادسة والنصف صباحاً وتستمر حتى الحادية عشرة والنصف ظهراً.

- 19 شباط 2026: منعت سلطات الاحتلال منعت، إدخال وجبات الإفطار إلى المسجد الأقصى كما فرضت قيودا على المصلين قبيل صلاتي العشاء والتراويح.
- 26 شباط 2026: أدى مستعمرون صلوات تلمودية علنية وجماعية أمام قبة الصخرة داخل المسجد الأقصى المبارك، بحماية مباشرة من قوات الاحتلال المنتشرة في المكان.
- 28 شباط 2026: أغلقت سلطات الاحتلال "الإسرائيلي"، أبواب المسجد الأقصى بشكل كامل، بعد إجبار المصلين على إخلائه صباحًا، وذلك بالتزامن مع إعلان حالة الطوارئ على خلفية المواجهة العسكرية الدائرة بين إسرائيل وإيران.

رمضان تحت الحصار: تشديد الإجراءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى والقدس المحتلة

مع حلول شهر رمضان المبارك لعام 1447 هـ / 2026، صعدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إجراءاتها الأمنية والعقابية في مدينة القدس المحتلة، في إطار خطة تقودها حكومة اليمين المتطرف ووزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، لاستهداف المسجد الأقصى والمصلين الفلسطينيين، وفرض واقع أمني وديني جديد في المدينة المقدسة.

وتضمنت الإجراءات خطوات متعددة بدأت قبل رمضان، حيث كثّفت شرطة الاحتلال من انتشارها في محيط المسجد الأقصى وأبواب البلدة القديمة، ونصبت حواجز حديدية وانتشرت فرق حرس الحدود، وحوّلت المنطقة إلى ثكنة عسكرية.

وتم فرض قيود عمرية على الفلسطينيين القادمين من الضفة الغربية، حيث سمح بدخول الرجال الذين تزيد أعمارهم عن 55 عامًا، والنساء من 50 عامًا فما فوق، والأطفال دون 12 عامًا، وذلك بموجب تصاريح يومية مسبقة، في حين منع عشرات آلاف الفلسطينيين من أداء الصلاة، ما يمثل انتهاكًا صارخًا لحقهم في العبادة.

واستهدفت الإجراءات التقييدية أيضًا المصلين المقدسيين والفلسطينيين من الداخل الفلسطيني، حيث واصلت سلطات الاحتلال إصدار قرارات الإبعاد بحق أكثر من 250 شخصًا منذ مطلع العام، شملت أئمة وعاملين في دائرة الأوقاف ونشطاء مقدسيين. كما تم منع إدخال وجبات الإفطار إلى باحات المسجد الأقصى ومنع تجهيز المظلات والعيادات الطبية، في خطوة تهدف إلى التضييق على حياة المصلين اليومية.

كما سمحت سلطات الاحتلال لنشطاء جماعات الهيكل المزعوم بأداء طقوس دينية داخل باحات الأقصى، بما في ذلك الصلاة والغناء، في محاولة لتقويض الوضع القائم منذ عام 1967، وتحويل المسجد الأقصى إلى موقع للصلاة اليهودية، بما يغيّر الطابع الديني والتاريخي للمكان. وقد عززت الشرطة الإسرائيلية هذا التوجه من خلال السماح بزيادة اقتحامات المستوطنين، في خطوة تهدف إلى فرض واقع جديد على الأرض، وتقليص الحضور الفلسطيني.

وأظهرت الشهادات الميدانية والمعطيات الرسمية أن الإجراءات شملت السيطرة على المعابر، ومنع الفلسطينيين من الضفة الغربية من الوصول إلى القدس، وإخضاع من يسمح لهم بالدخول لتوثيق رقمي عند العودة، مع فرض عقوبات فورية على أي مخالف. كما تم تقييد حركة التجار في سوق القطّانين المؤدي إلى المسجد، في حين شجعت الشرطة المستوطنين على أداء الطقوس الدينية داخل السوق، في رسالة واضحة بمحاولة فرض الهيمنة الاقتصادية والدينية في الوقت ذاته.

هذه الإجراءات تشكل خرقًا للقانون الدولي وانتهاكًا لسياسة "الوضع الراهن" للمقدسات الإسلامية، كما أنها محاولة لإعادة تشكيل المشهد الديني والسياسي في القدس، عبر تقييد وصول الفلسطينيين وتقويض صلاحيات الأوقاف الإسلامية. إن ما توصف بسياسة "الردع" التي ينتهجها بن غفير ليست سوى أدوات قمع واستفزاز، تهدف لتفريغ المسجد الأقصى من المصلين، مع حماية الاقتحامات الاستيطانية.

بذلك، تتضح أهداف الاحتلال من هذه الإجراءات: تقييد الحركة الفلسطينية داخل القدس، تقليل أعداد المصلين في المسجد الأقصى، فرض الهيمنة الأمنية والسياسية على المدينة، توسيع الاقتحامات الاستيطانية، وإعادة تشكيل المشهد الديني لصالح المستوطنين، مع محاولة إجبار الفلسطينيين على القبول بالواقع الجديد. ورغم ذلك، يبقى الصمود الفلسطيني حاضرًا، حيث يواصل المقدسيون وفلسطينيو الداخل الرباط في المسجد الأقصى والتحدي لسياسات الاحتلال خلال شهر رمضان، مؤكدين حقهم الديني والوطني في التمسك بالقدس ومقدساتها.

وفي 11 رمضان قامت أخرجت قوات الاحتلال المصلين وأغلقت أبواب المسجد الأقصى، بحجة إعلان حالة الطوارئ بسبب الهجوم الأميركي الإسرائيلي على إيران، بينما بقي على رأس عمله عدد قليل من موظفي الأوقاف والأئمة. وأدى هذا الإجراء إلى تعطيل آلاف المصلين، الذين اضطر بعضهم للصلاة خارج أبواب المسجد، في حين تم احتجاز آخرين وإخضاعهم للتدقيق في هوياتهم.

اعتداءات المستعمرين

رصدت محافظة القدس خلال شهر شباط 2026 تنفيذ المستعمرين (47) اعتداءً في محافظة القدس، بينها (9) اعتداءات بالإيذاء الجسدي إحداها أفضى لاستشهاد الشاب نصر الله أبو صيام من بلدة مخماس شمالي القدس، في سياق تصعيد منظم ومتعدد المستويات استهدف المسجد الأقصى المبارك، والتجمعات البدوية، والممتلكات الخاصة، والمقدسات الإسلامية والمسيحية.

كما شملت الاعتداءات إطلاق نار، وإحراق ممتلكات، وإغلاق طرق، وملاحقة رعاة، واقتحام منازل وتخريبها، واعتداءات على كنائس، في ظل حماية مباشرة من قوات الاحتلال، بما يعكس تكامل الأدوار بين الجماعات الاستعمارية والحكومة اليمينية المتطرفة لفرض وقائع جديدة على الأرض وتقويض الوضع القائم.

وفي سياق استهداف التجمعات البدوية على وجه الخصوص، صعّد المستعمرون خلال شهر شباط 2026 اعتداءاتهم المنظمة بحق هذه التجمعات في محيط القدس، في محاولة واضحة لدفع سكانها إلى الرحيل القسري.

أبرز اعتداءات المستعمرين خلال شباط 2026:

- 1 شباط 2026: كما أطلق مستعمر النار على مركبة في العيساوية واعتُدي على سائق حافلة، إضافة إلى ملاحقة رعاة قرب عناتا.
- 8 شباط 2026: اعتدى مستعمرون بالبصق المتكرر على مدخل الكنيسة الأرمنية في البلدة القديمة.
- 17 شباط 2026: أحرق مستوطن ينتمي إلى جماعات الهيكل المزعوم نسخة من المصحف الشريف داخل البلدة القديمة بالقدس، ونشر ذلك على مواقع التواصل الاجتماعي.

- 18 شباط 2026: استشهد الشاب نصر الله أبو صيام، متأثرا بإصابته إثر هجوم للمستوطنين اليهود وقوات الاحتلال على قرية مخماس، شمال شرق القدس المحتلة، تخلله سرقة لعشرات رؤوس الأغنام.
- 19 شباط 2026: في اعتداء جديد، أقدمت مجموعة من المستوطنين على استهداف كنيسة الزيارة في قرية عين كارم المهجّرة غربي القدس، حيث خطّوا شعارات عنصرية على جدران الكنيسة وعلى المركبات المتوقفة في محيطها.
- 23 شباط 2026: أُصيب مواطنان برشّ غاز الفلفل في تجمع الحثرورة.
- 25 شباط 2026: أحرق مستعمرون منشآت سكنية وزراعية في منطقة الشميس، ولاحقوا مركبة في تجمع المعازي قرب جبع شمالي القدس.

قانونيًا، تتحمل سلطات الاحتلال المسؤولية الكاملة عن هذه الانتهاكات بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، وفقًا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، التي تُلزمها بحماية السكان المدنيين وممتلكاتهم وضمان احترام أماكن العبادة وعدم المساس بها. كما أن الامتناع عن منع هذه الاعتداءات أو ملاحقة مرتكبيها يرقى إلى مستوى التواطؤ أو الإخلال الجسيم بالالتزامات الدولية، خاصة في ظل الحماية المباشرة التي توفّرها قوات الاحتلال للمستعمرين أثناء تنفيذ اعتداءاتهم.

الإصابات المسجلة

رصدت محافظة القدس خلال شهر شباط 2026 ما مجموعه (33) إصابة، توزعت بين إصابات بالرصاص الحي والمطاطي، وحالات اعتداء بالضرب المبرح، وإصابات بالغاز المسيل للدموع، إلى جانب إصابات نتيجة رشّ غاز الفلفل من قبل المستعمرين.

وقد تركزت الإصابات في محيط جدار الفصل العنصري وحاجز قلنديا وبلدتي الرام وأبو ديس، حيث سُجلت 7 إصابات في صفوف العمال والشبان أثناء محاولتهم اجتياز الجدار أو قربه، سواء نتيجة إطلاق النار المباشر أو خلال الملاحقة والاعتقال.

كما طالت الإصابات بلدات سلوان، وعناتا، ومخيم شعفاط، وكفر عقب، إضافة إلى تسجيل إصابات في صفوف المواطنين جراء اعتداءات المستعمرين في بلدة مخماس وتجمع الحثرورة البدوي.

وتؤكد هذه الانتهاكات أن حكومة الاحتلال اليمينية المتطرفة تواصل إطلاق العنان لقواتها والمستعمرين لتنفيذ اعتداءاتهم بحق المقدسيين بغطاء قانوني وحماية عسكرية، في مشهد يعكس تواطؤًا رسميًا وسياسة متعمدة للإفلات من العقاب.

أبرز الإصابات خلال شهر شباط 2026:

• 1 شباط 2026: إصابة السائق أحمد جبارين إثر اعتداء مستعمرين عليه وتحطيم زجاج حافلته في القدس المحتلة.

• 6 شباط 2026: إصابة الشاب مصطفى أبو مذكور برصاص قوات الاحتلال قرب جدار الفصل العنصري في العيزرية.

• 8 شباط 2026: إصابتان بالرصاص الحي لشابين عند حاجز قلنديا شمال القدس.

• 10 شباط 2026: إصابة الشاب يزن عودة برضوض وجروح خلال اعتقاله في حي البستان بسلوان، إضافة إلى خمس إصابات أخرى نتيجة اعتداء قوات الاحتلال على سكان الحي.

• 11 شباط 2026: خمس إصابات بالغاز المسيل للدموع في كفر عقب، وإصابة مواطن بالضرب على حاجز جبع.

• 16 شباط 2026: إصابة عامل بالرصاص الحي في الساقين أثناء محاولته اجتياز جدار الفصل في الرام.

• 17 شباط 2026: إصابة الطفل وليد جبريل برصاص مطاطي في الرأس خلال اقتحام عناتا.

• 18 شباط 2026: إصابة شاب برصاص حي قرب حاجز قلنديا، وإصابة خمسة شبان برصاص المستعمرين في مخماس، إضافة إلى إصابتين خلال اقتحام مخيم قلنديا.

• 19 شباط 2026: إصابة مواطن أثناء محاولته اجتياز جدار الفصل في الرام.

• 22 شباط: إصابتان برصاص حي في منطقة الرام قرب الجدار، وإصابة مواطنين برشّ غاز الفلفل في تجمع الحثرورة البدوي.

حالات الاعتقال

رصدت محافظة القدس خلال شهر شباط 2026 تصاعدًا لافتًا في سياسة القمع والاعتقال التي تنتهجها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق المقدسيين، حيث وثّقت اعتقال (114) مواطنًا، من بينهم (3) نساء و(4) أطفال، في إطار حملة ممنهجة تستهدف مختلف مناطق مدينة القدس المحتلة.

رافق هذه الاعتقالات اقتحامات واسعة للمنازل والأحياء، واعتقالات ميدانية على الحواجز والطرقات، مع استخدام القوة المفرطة، والضرب، والتخويف، والإهانة، في استمرار واضح لسياسة الإفلات من العقاب واستهداف الهوية الفلسطينية ومقدسات المدينة.

وتوزعت الاعتقالات على مناطق مختلفة من القدس، أبرزها: بلدة حزما، مخيم شعفاط، عناتا، سلوان، العيسوية، مخيم قلنديا، كفر عقب، بيت دقو، حي باب العامود، إضافة إلى محيط المسجد الأقصى المبارك، حيث تعرّض المرابطون والمرابطات والشبان بشكل مباشر للاستهداف. كما شملت الاعتقالات عددًا من الأسرى المحررين، ونشطاء وصحفيين.

قرارات محاكم الاحتلال بحق المقدسيين

تستمر محاكم الاحتلال الإسرائيلي في إصدار أحكام تعسفية بحق المعتقلين المقدسيين، تشمل السجن لفترات متفاوتة، وفرض الحبس المنزلي الإجباري، بالإضافة إلى قرارات بالإبعاد عن أماكن السكن أو العبادة، وفرض غرامات مالية باهظة تثقل كاهل العائلات. كما واصلت هذه المحاكم تمديد الاعتقال الإداري التعسفي لعدد من الأسرى دون توجيه تهم واضحة، وفي بعض الحالات لفترات تمتد لسنوات، وهو خرق صارخ لمبادئ المحاكمة العادلة.

أحكام بالسجن الفعلي

رصدت محافظة القدس خلال شهر شباط 2026 استمرار سياسة الاحتلال الإسرائيلي القمعية بحق الأسرى المقدسيين، حيث وثّقت إصدار (16) حكمًا بالسجن الفعلي، منها (14) اعتقالًا إداريًا، شملت فئات متعددة من المرابطين، الموظفين المدنيين، القاصرين، والصحفيين، في استمرار واضح لسياسة القمع والإرهاب القانوني.

أبرز الأحكام والقرارات خلال شباط 2026:

• 5 شباط 2026: أصدرت سلطات الاحتلال قرارًا بتحويل موظفي الأوقاف الإسلامية مهدي العباسي وعبد الرحمن الشريف إلى الاعتقال الإداري لمدة أربعة أشهر.

• 11 شباط 2026: جددت محكمة الاحتلال، للمرة الخامسة على التوالي، قرار الاعتقال الإداري بحق الفتى المقدسي إسماعيل ناصر محيلس (16 عامًا) من بلدة الرام شمال القدس، لمدة أربعة أشهر إضافية.

• 12 شباط 2026: جددت سلطات الاحتلال الاعتقال الإداري بحق المقدسي عدنان شلودي لمدة ستة أشهر.

• 15 شباط 2026: حكمت محكمة الاحتلال على الشاب المقدسي شادي خوري بالسجن الفعلي لمدة عامين وثمانية أشهر، إضافة إلى غرامة مالية قدرها 12 ألف شيكل، مع ستة أشهر سجن مع وقف التنفيذ، وحددت المحكمة موعد تسليمه لتنفيذ الحكم بتاريخ 2026/3/29.

• 22 شباط 2026: أصدرت سلطات الاحتلال أوامر اعتقال إداري بحق سبعة مواطنين، بينهم أطفال، من مخيم قلنديا، أبو ديس، البدو، ومدينة القدس لمدة أربعة أشهر لكل منهم.

• 23 شباط 2026: جددت سلطات الاحتلال الاعتقال الإداري للمرة الثانية للأسيرين رامي بركة وسيف الدين سميرة من سكان البلدة القديمة في القدس.

• 25 شباط 2026: مددت سلطات الاحتلال اعتقال الفتى محمد دعاس حتى 2026/3/1، بعد اعتقاله فجر الأحد من منزله في قرية العيسوية بالقدس المحتلة.

وتُظهر هذه الإجراءات استمرار الاحتلال في استخدام الاعتقال الإداري التعسفي، وتجديداته المتكررة، والتحويل للسجن الفعلي، مستهدفًا مختلف فئات المجتمع، في حملة ممنهجة للسيطرة على حياة المقدسيين اليومية.

قرارات بالحبس المنزلي

خلال شهر شباط 2026، واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياسة الحبس المنزلي بحق المقدسيين، مستهدفة بشكل خاص الشباب والصحفيين. فقد رصدت محافظة القدس خلال هذا الشهر (12) قرار بالحبس المنزلي، شملت:

- 6 شباط 2026: الإفراج عن المعتقلين المقدسيين محمد نجيب وعبادة نجيب وتوفيق نجيب ورضا نجيب بعد اعتقال دام أسبوعين، بشرط الحبس المنزلي لمدة خمسة أيام والإبعاد عن البلدة القديمة لمدة 15 يومًا.
- 11 شباط 2026: الإفراج عن الشاب يزن عودة بشرط الحبس المنزلي لمدة خمسة أيام، بعد اعتقاله يوم 10 شباط عقب الاعتداء عليه خلال عملية هدم نفذتها قوات الاحتلال في حي البستان ببلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى.
- 15 شباط 2026: الإفراج عن الأسير المقدسي عبد الرحمن الرازم من بلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى بعد اعتقال دام عشرة أيام، بشرط الحبس المنزلي.
- 22 شباط 2026: الإفراج عن الصحفية المقدسية نسرين سالم العبد بعد اعتقالها يوم 16 شباط أثناء ممارسة عملها الصحفي، مع فرض شروط مشددة تضمنت الحبس المنزلي لمدة عشرة أيام، ومنعها من استخدام الهاتف ووسائل التواصل الاجتماعي طوال فترة الحبس المنزلي.

- 28 شباط 2026: أفرج الاحتلال عن محمد دعاس، فجر داري، محمد داري، مجد محيسن، حمزه التميمي و محمد غانم مصطفى بشرط الحبس المنزلي لمدة 5 أيام، وهم من بلدة العيسوية بالقدس المحتلة.

قرارات الإبعاد

واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال شهر شباط 2026 سياسة الإبعاد القسري التعسفي بحق المقدسيين، مستخدمةً هذا الإجراء كوسيلة عقابية تستهدف المرابطين في خدمة المسجد الأقصى، والصحفيين، والنشطاء، والأسرى المحررين، والطلبة، ضمن مساعي ممنهجة لتفريغ المدينة من رموزها الدينية والوطنية وفرض السيطرة الإسرائيلية الكاملة عليها.

وقد رصدت محافظة القدس خلال هذا الشهر 400 قرار بالإبعاد عن المسجد الأقصى المبارك والبلدة القديمة، مع الإشارة إلى أن العدد الفعلي قد يكون أعلى، في ظل القيود المشددة التي تفرضها سلطات الاحتلال على المبعدين، بما في ذلك تهديدهم بتجديد قرارات الإبعاد حال الإدلاء بأي تصريحات إعلامية أو حديث علني عن ظروف إبعادهم، إضافة إلى استخدام رسائل نصية عبر تطبيق "واتساب" لإبلاغ بعض المبعدين بقراراتهم.

وأبرز قرارات الإبعاد خلال شهر شباط 2026:

- 3 شباط 2026: تم إبعاد فايز شعبان، والأسير المحرر محمد سميح العباسي، والشاب سائد الأعور عن المسجد الأقصى، لمدة تراوحت بين أسبوع وستة أشهر.

- 4 شباط 2026: شملت القرارات قصي أبو تركي، مفيد العباسي، حمزة خلف، فادي عليان، حسام سدر، علاء أبو تايه، أمجد العباسي، فؤاد القاق، محمد الأعور، عمر الزعانين، هشام البشيتي، بالإبعاد عن المسجد الأقصى لمدة أسبوع قابل للتجديد، وأحيانًا لعدة أشهر، إضافة إلى إرسال بعضها عبر رسائل واتساب.
- 5 شباط 2026: صدرت 12 قرارًا بالإبعاد عن المسجد الأقصى لأسرى محررين، حراس، وشبان مقدسيين، من بينهم محمد موسى مصطفى، قصي أحمد داري، أدهم سبته، نهاد العباسي، إياد العباسي، جميل العباسي، إسماعيل أبو رموز، أحمد أبو عليا، خليل الترهوني، مصطفى الهشلمون، محمود جابر، محمد رياض.
- 6 شباط 2026: شملت قرارات الإبعاد وسام دعنا، محمد جبارين عن المسجد الأقصى لمدة أسبوع قابل للتجديد، بالإضافة إلى أربعة مقدسيين آخرين بإبعاد متفاوت عن البلدة القديمة.
- 8 شباط 2026: أبعدت سلطات الاحتلال رمزي العباسي، سائد الأعور، محمد زلوم، محمد جبر العباسي، الشقيقان بركات والزعتري، قسام ومحمد عطون، نضال أبو حسين عن المسجد الأقصى لمدة أسبوع إلى ستة أشهر، بعضها قابل للتجديد.
- 9 شباط 2026: صدرت 9 قرارات إبعاد، بينها محمد عوض، بلال سرحان، زياد القاق، محمد الأعور، صهيب الأعور، محمود أحمد عطون عن المسجد الأقصى لمدة أسبوعين إلى ستة أشهر.
- 10 شباط 2026: صدرت 5 قرارات إبعاد بحق مقدسيين مثل فادي محمود، يوسف مرار، سعاد أبو رموز، القعقاع بكيرات، محمد أبو الحمام عن المسجد الأقصى، بعضها مصحوب بحبس منزلي وغرامة مالية.
- 11 شباط 2026: توزعت 5 قرارات إبعاد بين القدس وخارجها، مع إبعاد ثلاثة أشخاص عن المسجد الأقصى لمدة أسبوع إلى 6 أشهر.
- 12 شباط 2026: صدرت 4 قرارات إبعاد عن المسجد الأقصى لكل من إسماعيل أبو رموز، محمد الدباغ، محمد ناصر أبو قويدر، مفيد العباسي لمدة ستة أشهر، وأبلغوا بالقرار عبر واتساب.
- 15 شباط 2026: شملت قرارات الإبعاد أحمد أبو عليا، فادي علان، حسام بدر، إياد العباسي، قصي أبو تركي، محمد الصادق، جميل العباسي، حسام سدر لمدة ستة أشهر.

- 16 شباط 2026: أصدرت سلطات الاحتلال أربعة قرارات جديدة، تضمنت إبعاد محمد موسى مصطفى، أيهم أبو جمعة، عمر أبو الهوى، محمد علي العباسي عن المسجد الأقصى لمدة أسبوع إلى ستة أشهر.
- 17 شباط 2026: صدرت 9 قرارات إبعاد عن المسجد الأقصى، منها أمجد عصام العباسي، محمد النتشة، سيف الدين أبو جمعة، عمران خضور، مؤيد أبو ميالة، مؤمن العباسي، ناجح كركش، محمد عوض، الشيخ إياد العباسي.
- 22 شباط 2026: أبعدت سلطات الاحتلال الصحفية المقدسية نسرين سالم العبد عن المسجد الأقصى لمدة 180 يومًا، مع فرض الحبس المنزلي لمدة 10 أيام، ومنع استخدام الهاتف ووسائل التواصل الاجتماعي.
- 23 شباط 2026: أبعدت سلطات الاحتلال الصحفية المقدسية ميساء أبو غزالة عن المسجد الأقصى لمدة 6 أشهر.
- 24 شباط 2026: صدرت 8 قرارات إبعاد، شملت محمود أحمد عطون، سعاد أبو رموز، جهاد السلايمة، صهيب الأعور، رمزي عبيسان العباسي، بلال سرحان، حاتم جبر العباسي، خالد البطل، لمدة أسبوع إلى ستة أشهر.
- 25 شباط 2026: أبعدت سلطات الاحتلال ميساء أبو غزالة وناجح كركش عن المسجد الأقصى لمدة 6 أشهر.
- 26 شباط 2026: أبعدت سلطات الاحتلال أحمد جلاجل، حمزة عباسي، عمران خضور، إبراهيم السنجلاوي، مؤمن العباسي، أحمد حداد عن المسجد الأقصى لمدة أسبوع إلى ستة أشهر.
- 27 شباط 2026: أبعدت سلطات الاحتلال موسى فطافطة، صلاح ناجح بكيرات، أحمد السلايمة عن المسجد الأقصى لمدة أسبوع قابل للتجديد.

وتؤكد محافظة القدس أن هذه الإجراءات تمثل استمرارًا لنهج الاحتلال في تفريغ المسجد الأقصى من المرابطين والرموز المقدسية، وتقويض دورهم الديني والوطني، بما يشكل انتهاكًا صارخًا للحقوق الأساسية ولحرية العبادة والحركة المكفولة بموجب القانون الدولي الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان.

قرارات بمنع السفر

خلال شهر شباط 2026، واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياسة منع السفر بحق المقدسيين، كإجراء تعسفي يقيّد حرية التنقل ويستهدف شخصيات دينية ووطنية وشبان مقدسيين، في إطار أدوات العقاب غير المباشر التي يستخدمها الاحتلال لإحكام السيطرة على مدينة القدس وسكانها.

وقد رصدت محافظة القدس خلال هذا الشهر (3) قرارات منع سفر، كان أبرزها تجديد منع السفر بحق المقدسية هنادي الحلواني في 8 شباط 2026 حتى 2 آذار 2026 بعد استدعائها للتحقيق في مركز شرطة القشلة بالقدس، بحجة أن سفرها يشكل خطرًا على أمن الاحتلال، إضافةً إلى منع الشابين صبيح أبو صبيح ومحمود الترياقي من السفر في 10 شباط 2026 بعد اعتقالهما على جسر الملك حسين أثناء ذهابهم لأداء مناسك العمرة، مع احتجاز جوازاتهما.

عمليات الهدم والتجريف ومصادرة الممتلكات

واصلت سلطات الاحتلال خلال شهر شباط 2026، سياسة الهدم والتجريف الممنهجة بحق الفلسطينيين في المحافظة، وسط تحذيرات من استمرار هذه السياسة خلال شهر رمضان المبارك، ما يهدد بفرض التهجير القسري وتدمير مصادر رزق المقدسيين.

وقد رصدت محافظة القدس خلال هذا الشهر تنفيذ (49) عملية هدم وتجريف، منها (15) عملية هدم ذاتي أجبر فيها المواطنون المقدسيون على هدم منازلهم بأنفسهم خشية دفع مبالغ باهظة لبلدية الاحتلال بدل الهدم، و(27) عملية هدم نفذتها آليات الاحتلال وبلدياته، إضافةً إلى (7) عمليات تجريف للأراضي والممتلكات.

وتوزعت عمليات الهدم على عدة بلدات وأحياء مقدسية، من بينها سلوان، بيت حنينا، صور باهر، العيساوية، جبل المكبر، شعفاط، عرب الجهالين، وادي الجهير، وحي البستان، وحي واد قدوم، وحي الصلعة، وحي الأشقرية، وحي عين اللوزة، وحي الزيتونة.

أبرز عمليات الهدم والتجريف خلال شباط 2026:

- 1 شباط 2026: أجبرت بلدية الاحتلال الشقيقين كمال وكرم أبو صوي على هدم منزليهما ذاتيًا في حي واد قدوم ببلدة سلوان.
- 2 شباط 2026: شرعت آليات الاحتلال في هدم 6 محال تجارية واستبل للخيول لعادل الجهالين في وادي الجهير، فيما هدم المقدسي ياسر دعنا منزله ذاتيًا في حي الصلعة بجبل المكبر.
- 4 شباط 2026: هدمت آليات الاحتلال مغسلة سيارات في شعفاط بحجة البناء دون ترخيص.
- 6 شباط 2026: أجبر المواطن جلال الطويل على هدم منزله في حي البستان ببلدة سلوان.
- 7 شباط 2026: أجبرت بلدية الاحتلال ماجد السلايمة وأمجد ناجي فرّاج على هدم منازلهم قسريًا في بيت حنينا.
- 8 شباط 2026: أُجبر رائد عبد العزيز دبش على هدم منزله ومنزل نجله في صور باهر.
- 10 شباط 2026: نفذت بلدية الاحتلال حملة واسعة في حي البستان ببلدة سلوان شملت هدم مخازن ومعرشات وأراضٍ زراعية لعائلات متعددة، إضافة لهدم معمل للبناء ومواقف سيارات.
- 14 شباط 2026: أجبرت بلدية الاحتلال معتصم أبو تايه ورامي البكري على هدم منازلهم ذاتيًا في سلوان وبيت حنينا.
- 18 شباط 2026: أجبرت بلدية الاحتلال الحاج أحمد خضر نمر على هدم منزله ذاتيًا في صور باهر.
- 19 شباط 2026: أجرت قوات الاحتلال أعمال تجريف بين الرام وحاجز قلنديا ضمن شارع 45 الاستيطاني.
- 21 شباط 2026: أجبر المواطن مجدي عطية على هدم منزله ذاتيًا في العيساوية بعد إخطار سابق وتحميله كامل التكاليف.
- 23 شباط 2026: شرعت جرافة عسكرية بتجريف محيط معسكر على أراضي المواطنين في أبو ديس، مع إطلاق قنابل صوت وغاز مسيل للدموع على المواطنين.

قرارات الهدم والإخلاء القسري ومصادرة الأراضي

خلال شهر شباط 2026، واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياسة الإخطارات والهدم والإخلاء والمصادرة بحق الفلسطينيين في محافظة القدس، ما يعكس تصعيدًا خطيرًا يهدد سكان المدينة ومقدساتها ومصادر رزق العائلات المقدسية. **وقد وثّقت محافظة القدس خلال هذا الشهر إصدار (143) إخطارًا، توزعت بين (125) قرارًا بالهدم، و(16) قرارًا بالإخلاء، و(2) قرار بالمصادرة**، ما يعكس تصعيدًا لافتًا في وتيرة الانتهاكات، لا سيما في وعر البيك ببلدة عناتا وحي بطن الهوى في بلدة سلوان وحي وادي صعب ووادي الأعوج شرقي العيزرية وحي البستان وام الشخاليب شرقي أبو ديس، التي شكّلت بؤر استهداف رئيسية لصالح الجمعيات الاستيطانية والإجراءات الاحتلالية.

وفي 1 شباط، أصدرت سلطات الاحتلال إخطارات بهدم 14 منزلًا في حي البستان ببلدة سلوان، بالإضافة إلى غرفة سكنية لعائلة الطويل، ومنح الأهالي مهلة 10 أيام لتنفيذ الهدم ذاتيًا. وفي 3 شباط، سلّمت ما تسمى "دائرة الإجراءات والتنفيذ" عائلتي صلاح ونعيم مراغة أوامر إخلاء جزئية في حي بطن الهوى، كما وزّعت الإخطارات على 7 منازل و4 منشآت في بلدة حزما، وأجبرت الشقيقين محمد وإسماعيل الخطيب على مغادرة منزليهما قسريًا، ضمن حملة تهدف لفرض السيطرة على المنازل واستغلالها كوثائق عسكرية.

وفي 9 شباط، سلّمت قوات الاحتلال إخطارات هدم في منطقة وعر البيك في عناتا، فيما في 10 شباط، وزّعت سلطات الاحتلال إخطارات إخلاء نهائية لعائلات الرجبي في حي بطن الهوى، تشمل نضال الرجبي (ست شقق)، ويعقوب الرجبي (أربع شقق)، وفتحي الرجبي (شقة واحدة)، مع تحديد 2026/3/23 موعدًا نهائيًا للتنفيذ، ما يهدد نحو 60 فردًا بالتشرد. وفي 11 شباط، سلّمت الإخطارات 5 أوامر هدم لأربع منازل قيد الإنشاء وحظيرة أغنام في بلدة الجديرة شمال غرب القدس.

وفي 15 شباط، سلّمت سلطات الاحتلال 60 إخطار هدم لمنازل المقدسيين في وعر البيك ببلدة عناتا و20 إخطارًا في وادي صعب ووادي الأعوج شرق القدس، فيما أعلن الاحتلال في 17 شباط عن مصادرة نحو 286 مترًا مربعًا من أراضي بيت حنينا بذريعة أغراض عسكرية. كما وزّعت الإدارة المدنية في 23 شباط، بحماية القوات، 23 إخطار هدم لمنشآت سكنية وزراعية في أم الشخاليب بأبو ديس. وفي 26 شباط، أصدرت بلدية الاحتلال قرارًا بهدم أحد مرافق جمعية برج اللقلق في البلدة القديمة.

استهداف الشخصيات الوطنية والدينية

شهدت محافظة القدس خلال شباط 2026 استمرار سياسة الاحتلال الممنهجة في استهداف القيادات الدينية والوطنية الفلسطينية، في إطار محاولاته المتواصلة لخنق الخطاب المقدسي الحر، وعزل الشخصيات المؤثرة، والقيادة الرسمية وملاحقتها قضائيًا وإداريًا عبر قرارات المنع والإبعاد والتقييد التعسفية.

في 5 شباط 2026: ثبّتت سلطات الاحتلال، قرارها القاضي بمنع وزير شؤون القدس أشرف الأعور من دخول الضفة الغربية، وذلك وفقاً لما أكده المحامي خلدون نجم، الذي تقدم بالاستئناف على القرار الجائر الصادر بتاريخ 15 كانون الثاني 2026، الأمر الذي يعني منع الوزير من ممارسة مهامه الرسمية وزيرا في الحكومة الفلسطينية التاسعة عشرة.

وفي 16 شباط 2026: اعتقلت شرطة الاحتلال، إمام المسجد الأقصى المبارك الشيخ محمد علي العباسي، من داخل باحات الأقصى في القدس المحتلة، وسلمته قرار بالإبعاد عن المسجد الأقصى.

وفي 17 شباط 2026: جدّدت سلطات الاحتلال قرار إبعاد قاضي قضاة القدس الشيخ إياد العباسي، من بلدة سلوان، عن المسجد الأقصى لمدة 6 أشهر، وأبلغته بالقرار عبر تطبيق "واتساب"، فور انتهاء إبعادٍ أولي صدر بحقه قبل أسبوع.

الجرائم والانتهاكات ضد المؤسسات والمعالم المقدسية

شهدت محافظة القدس المحتلة خلال شهر شباط 2026 تصعيدًا خطيرًا وممنهجًا في الاعتداءات الإسرائيلية على المؤسسات الفلسطينية والأماكن الدينية، والمؤسسات التعليمية والثقافية والمراكز الصحية والإعلامية، في إطار سياسة شاملة تهدف إلى تفريغ المدينة من مؤسساتها الوطنية وتقويض مقومات صمود المجتمع المقدسي، وفرض وقائع قسرية تخدم مشاريع التهويد والأسرلة.

واتسمت هذه الانتهاكات بتكامل الأدوار بين سلطات الاحتلال والجمعيات الاستيطانية، في محاولة لإحكام السيطرة على الفضاء العام ومصادرة الدور الحيوي للمؤسسات الفلسطينية في القدس. وتنوعت أشكالها بين منع إقامة الفعاليات الدينية والثقافية، واقتحام المراكز التعليمية والمجتمعية، واستهداف المؤسسات الإنسانية، والتضييق على الصحفيين والإعلاميين، إلى جانب فرض قيود وتعليمات عنصرية تقوّض الحق في التعليم والعمل، ما يعكس تحول الاحتلال من سياسة التضييق الميداني إلى الهجوم المنهجي على البنية المؤسسية والحقوقية للفلسطينيين في المدينة.

أبرز الانتهاكات خلال شباط 2026 تضمنت:

- 6 شباط 2026: منع قوات الاحتلال إقامة لقاء تكريمي داخل المصلى القبلي في المسجد الأقصى لطلاب وطالبات المجلس الإسلامي الأعلى، عقب اجتيازهم امتحان فتاوى الصيام والزكاة.
- 8 شباط 2026: اعتداء مستمر عند مدخل الكنيسة الأرمنية في البلدة القديمة، تمثل بالبصق المتعمد والمتكرر أمام المدخل.
- 12 شباط 2026: اقتحام منزل الموسيقي والملحن رئيس المعهد الوطني للموسيقى ومركز يبوس الثقافي، وتسليمه قرار استدعاء للتحقيق، بالتزامن مع اقتحام المركز.
- 17 شباط 2026: إغلاق مقر مؤسسة برج اللقلق المجتمعي في البلدة القديمة بقرار من وزير الأمن القومي، شمل جميع مرافق المؤسسة باستثناء رياض الأطفال، بعد اقتحامها ومحاصرة المتواجدين ولحم أبوابها.

- 18 شباط 2026: منع إدخال وجبات الإفطار للصائمين وفرض قيود مشددة على موظفي دائرة الأوقاف، إلى جانب مطالبة نائب رئيس بلدية الاحتلال بإخلاء معهد تابع للأونروا في مخيم قلنديا، ضمن سياسة تضييق على عمل الوكالة التعليمية.
- 19 شباط 2026: استهداف كنيسة الزيارة في قرية عين كارم المهجّرة، حيث خطّ مستوطنون شعارات عنصرية على الجدران والمركبات المحيطة.

- 21 شباط 2026: اقتحام مسجد الرحمن في بيت صفافا وفرض مخالفة بذريعة ارتفاع صوت الأذان، ضمن سلسلة التضييقات على المقدسات الإسلامية.
- 23 شباط 2026: إصدار قرار من وزير حرب الاحتلال بتصنيف خمس منصات إعلامية فلسطينية على أنها "إرهابية"، شملت شبكة العاصمة، ومعراج، والقدس البوصلة، وميدان القدس، وقدس بلس، في محاولة للحد من العمل الإعلامي المستقل.
- 27 شباط 2026: اقتحمت قوات الاحتلال مقبرة باب الرحمة قرب المسجد الأقصى، واتخذت منها مكان لتجمع قوات الاحتلال والمراقبة خلال توافد المصلين للمسجد.

وشهد الشهر استمرار استهداف الصحفيين والمؤسسات الإعلامية الفلسطينية، من خلال اعتقالات، وإبعاد عن أماكن العمل والمقدسات، وفرض الحبس المنزلي والقيود على استخدام وسائل الاتصال، إلى جانب إغلاق مؤسسات إعلامية وتصنيفها كـ "جهات إرهابية" وملاحقة العاملين فيها.

وقد أدانت الجهات الحقوقية هذه الإجراءات، معتبرة إياها انتهاكًا صارخًا لحرية العمل الصحفي وللقوانين والمواثيق الدولية، ودعت المجتمع الدولي والمؤسسات الحقوقية لتوفير الحماية للصحفيين ووقف كل أشكال التضييق والملاحقة بحقهم.

الانتهاكات بحق الأسرى المقدسيين

شهدت الانتهاكات بحق الأسرى المقدسيين في شباط 2026 تصعيدًا خطيرًا وممنهجًا من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، استهدفت الأسرى المحررين والمرضى والأطفال والأسيرات، في سياق سياسة شاملة للضغط على المجتمع المقدسي وتهجير أهله من القدس.

فقد شرعت قوات الاحتلال منذ مطلع الشهر بملاحقة الأسرى المحررين، حيث سلّمت أوامر استدعاء للتحقيق في مركز شرطة القشلة بعدد من المحررين من بلدة سلوان، بينهم إسحاق خالد الزغل، مفيد العباسي، ومؤيد أبو ميالة، إضافة إلى محمد زلوم وسائد الأعور وأمين محمد العباسي، وصولًا إلى أحمد شويات، في خطوة تهدف إلى التضييق وإرهاب الأسرى وعائلاتهم.

كما اقتحمت مخابرات وشرطة الاحتلال منازل الأسرى المحررين، أبرزها منزل الأسير المحرر يعقوب أبو عصب في حي الصوانة، ومنزل الأسير المحرر مصعب شحادة عليان دويات في صور باهر، حيث تم الاعتداء على أهاليهم وتخريب محتويات المنازل وطرد المهنئين، ما يعكس سياسة استفزازية ممنهجة تهدف إلى بث الرعب وفرض السيطرة على الأسرى المحررين وأسرهم.

وفي إطار تصعيد خطير، قررت سلطات الاحتلال ممثلة برئيس حكومتها بنيامين نتنياهو، إبعاد الأسير المحرر محمد حماد الصالحي من كفر عقب بعد سحب جنسيته، وإبعاد الأسير محمد هلسة من جبل المكبر إلى قطاع غزة بعد انتهاء مدة محكوميته، في سابقة تُعد الأولى منذ إقرار قانون يجيز سحب الجنسية أو الإقامة من الفلسطينيين بذريعة تلقي مخصصات مالية من السلطة الوطنية، وهو ما يفتح الباب لتطبيق هذا الإجراء على مئات الأسرى المقدسيين في المستقبل.

وفي السجون، تزداد معاناة الأسرى المرضى والجرحى، خاصة في ما يُسمى "عيادة سجن الرملة"، حيث يرفض الاحتلال تحويلهم للمستشفيات المدنية لإجراء الفحوصات الضرورية أو لاستكمال العلاج، ويعيدهم قبل إنهاء مراحل العلاج، بالإضافة إلى سوء التغذية، وضيق ساحة الفورة، ونقص المستلزمات الأساسية. كما يُمنع الأسرى من معرفة أوقات أذان الفجر والمغرب في سجن عوفر، ما يحرمهم من الصيام والإفطار في وقتهما. ويتجاوز عدد الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية خلال شهر رمضان أكثر من 9300 أسير، بينهم 70 أسيرة و350 طفلًا، وسط توجهات الاحتلال لتشديد الظروف الاعتقالية، خصوصًا بحق المعتقلين الإداريين.

المشاريع الاستعمارية

رصدت محافظة القدس خلال شهر كانون الثاني 2026 استمرارًا للسياسات الاستعمارية الإسرائيلية الهادفة إلى تعزيز السيطرة على محافظة القدس، عبر مخططات استيطانية واسعة شملت البناء، والاستيلاء على الأراضي، والتوسعة الاستعمارية. وقد وثّقت المحافظة، استنادًا إلى المتابعة اليومية للإعلانات الرسمية الصادرة عن ما تُسمّى "الإدارة المدنية" وبلدية الاحتلال في القدس، إضافة إلى ما وثّقه مركز بيت الشرق، ما مجموعه (20) مخططًا استعماريًا خلال الشهر.

وبيّنت المعطيات أن من بين هذه المخططات، (7) مخططات تم إيداعها، وتشمل بناء (613) وحدة استعمارية على مساحة إجمالية تبلغ (960.188) دونمًا، فيما تمت المصادقة على (5) مخططات استيطانية تشمل بناء (51) وحدة استعمارية على مساحة 40.168 دونم، إلى جانب طرح مخطط للمناقصة يتضمن بناء (231) وحدة استعمارية.

المخططات التي تم ايداعها:

- بتاريخ 2026/1/30 تم اعادة إيداع المخطط 0892588/101 في مستوطنة جيلو بعد احداث تغييرات عليه، والذي يهدف لعمل تجديد مدني في إحدى الأحياء عن طريق هدم مباني قائمة وإنشاء أبراج تصل ل 35 طابق، تحتوي على 466 وحدة سكنية، على مساحة 18.36 دونم. (تم ايداعه سابقاً بتاريخ 2024/9/20).
- بتاريخ 2026/1/30 تم إيداع المخطط 1374503/101 في مستوطنة جيلو، والذي يهدف لإضافة طوابق لمباني قائمة، بهدف إضافة وحدة سكنية (ليرتفع اجمالي الوحدات من 30 الى 31) ومكاتب على مساحة 0.742 دونم.
- بتاريخ 2026/2/13 تم إيداع المخطط 1122241/101 في مستوطنة جفعات هشكيد، بهدف توحيد وتقسيم منطقة المخطط الذي يحتوي على 120 وحدة سكنية على مساحة 39.095 دونم.
- بتاريخ 2026/2/13 تم إيداع المخطط 1450774/101 في مستوطنة جيلو بهدف إضافة طابق قبو لمخازن، على مساحة 1.579 دونم.
- بتاريخ 2026/2/13 تم إعلان بخصوص تحضير خارطة لبنى تحتية رقم "ت.ت.ل 209" في المنطقة الصناعية عطاروت، منطقة محطة توليد الطاقة، على مساحة 252 دونم.
- بتاريخ 2026/2/1 تم إيداع المخطط 1293349/101 في مستوطنة جفعات هماتوس، بهدف إقامة مبنيين سكنيين بارتفاع 7 طوابق، يحتويان على 26 وحدة سكنية على مساحة 1.328 دونم.
- بتاريخ 2026/2/5 تم إيداع المخطط رقم 3/600/57 لإقامة مجمع مياه الصرف الصحي "اوج 3" والذي يقع على أراضي النبي موسى بالحوض رقم 3 قطعة 1. تبلغ مساحته 647.084 دونم.

المخططات التي تم المصادقة عليها:

- بتاريخ 2026/2/6 تم المصادقة على المخطط رقم 1326313/101 في مستوطنة جفعات هماتوس، بهدف بناء 45 وحدة سكنية ومباني للاحتياجات العامة، على مساحة 2.396 دونم. تم إيداع المخطط بتاريخ 2025/11/7.
- بتاريخ 2026/2/13 تم المصادقة على المخطط 1337161/101 في مستوطنة جفعات هماتوس، بهدف بناء 5 وحدات سكنية على مساحة 0.708 دونم. تم إيداع المخطط بتاريخ 2025/10/24.
- بتاريخ 2026/2/13 تم المصادقة على المخطط رقم 1410588/101 والذي يهدف لتوسيع مفترق طرق شرق العيسوية، على مساحة 0.244 دونم. تم إيداع المخطط بتاريخ 2025/10/24.
- بتاريخ 2026/2/13 تم المصادقة على المخطط رقم 12/7/220 في مستوطنة جفعات زئيف، والذي يهدف لإضافة وحدة سكنية واحدة لمبنى قائم على مساحة 0.728 دونم. تم إيداع المخطط بتاريخ 2025/10/15.
- بتاريخ 2026/2/23 تم المصادقة على المخطط رقم 3/3/225 في مستوطنة معاليه مخماس، والذي يهدف لبناء مقبرة، طرق وشوارع، ومناطق مفتوحة، على مساحة 36.092 دونم. تم إيداع المخطط بتاريخ 2024/3/31.

المناقصات:

- مناقصة رقم 2026/11 في مستوطنة معاليه ادوميم، بهدف بناء 231 وحدة سكنية ضمن مجمعين على مساحة 24.434 دونم، ضمن المخطط الهيكلي رقم 2/59/7/1/420. (بتاريخ 2026/2/3).

مصادرة وتسجيل الأراضي

- أعلن جيش الاحتلال الإسرائيلي عن تعليمات بشأن اتخاذ وسائل أمنية رقم 06/26/اتخاذ وسائل (يهودا والسامرة) 5786-2026، عن أمر بشأن إزالة النباتات البرية ونقل أشجار الزيتون الى مكان بديل، من قطعة ارض في قرية صورباهر في القدس بالأحواض رقم 5 و6، والتي تبلغ

مساحتها 56.161 دونم. تقع الأرض جنوب تجمع واد الحمص خارج حدود بلدية القدس بالقرب من جدار الفصل العنصري.

- أعلن جيش الاحتلال الإسرائيلي عن أمر بشأن وضع اليد رقم 22/26/وضع اليد (يهودا والسامرة) 5786–2026، عن مصادرة أرض مساحتها 0.286 دونم لأغراض عسكرية من أراضي حي ضاحية البريد في بيت حنينا في القدس (بجانب بوابة الرام). من الجدير بالذكر أن المنطقة تخضع لحصار بالحواجز الاسمنتية منذ بداية الشهر. حيث ان الشرطة الإسرائيلية أغلقت مداخل الشارع الملاصق للجدار، ووضعت كتل اسمنتية، ومنعت جميع السيارات من المرور، مما أثّر بشكل كبير على سكان المنطقة.

أنشطة استعمارية :

- **3** شباط 2026: حذرت محافظة القدس من قرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي باستكمال تسوية وتسجيل جميع أراضي المدينة المحتلة في السجل العقاري الإسرائيلي حتى نهاية 2029، ضمن مشروع استعماري يهدف لنزع ملكية الفلسطينيين وتهجيرهم من مساكنهم، مستغلاً قوانين أملاك الغائبين وشروط تسجيل قسرية تعجز العائلات المقدسية عن إثبات ملكياتها، حيث أظهرت نتائج المشروع منذ 2018 تسجيل نحو 85% من الأراضي باسم مستوطنات أو مؤسسات الاحتلال مقابل 1% فقط للمقدسيين، ما يضاعف خطر أوامر الإخلاء والهدم ويشكل انتهاكًا صريحًا للقانون الدولي وجرائم حرب واضحة.

- 4 شباط 2026: أعلنت ما تُسمّى وزارة البناء والإسكان في حكومة الاحتلال عن توقيع اتفاقية لتوسيع مستعمرة "آدم" المقامة على أراضي المواطنين الفلسطينيين شمالي القدس، وتتضمن إقامة نحو 2,780 وحدة استعمارية جديدة، وشق طرق وربط المستعمرة بشبكات بنية تحتية مخصصة للمستوطنين.

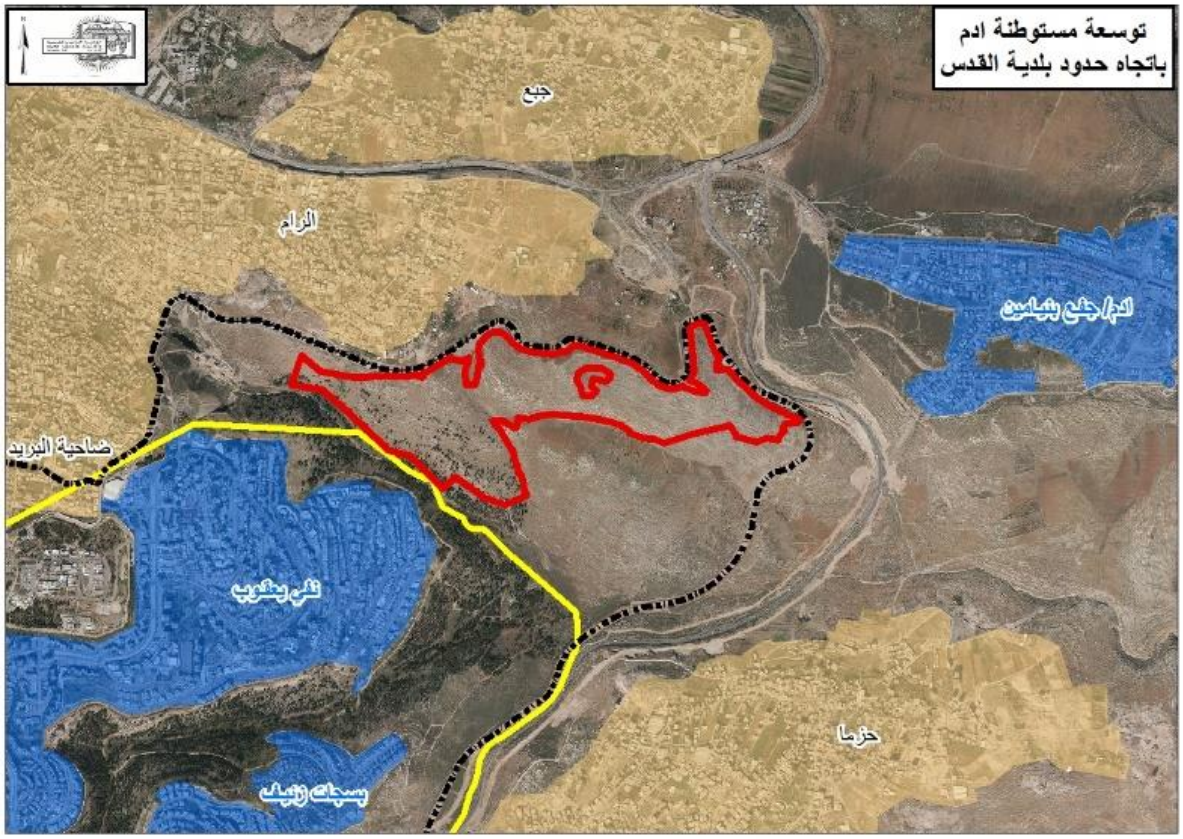

- 5 شباط 2026: افتتح رئيس دولة الاحتلال يتسحاق هرتسوغ ما يُسمّى بـ"طريق الحجاج" أمام المستعمرين والسياح، بمشاركة رئيس جمعية "إلعاد" الاستعمارية والملياردیرة الصهيونية ميريام أديلسون، بعد أن كان الطريق قد افتُتح جزئيًا في أيلول 2025الماضي. يمتد الطريق بطول نحو 600 متر من أسفل منازل المقدسيين في وادي حلوة بسلوان، مرورًا تحت سور القدس وصولًا إلى أساسات حائط البراق غرب المسجد الأقصى، في خطوة تُعمّق الاعتداء على الأرض والوجود الفلسطيني في القدس.
- كما بدأت سلطات الاحتلال أعمال شق شارع 45 الاستعماري شمال القدس، بطول يقارب 5 كيلومترات، لربط المستعمرات شمال القدس وشرق رام الله بمدينة القدس المحتلة، ضمن منظومة طرق

التفافية تُحكم الطوق على القدس وتعزلها عن محيطها الفلسطيني، على حساب نحو 280 دونمًا من أراضي المواطنين في بلدات مخماس وجبع والرام وكفر عقب، بتكلفة تُقدّر بنحو 400 مليون شيكل.

- 16 شباط 2026: ذكرت وسائل الإعلام العبرية أن حكومة الاحتلال تعمل على الدفع بمخطط استيطاني جديد شمال القدس المحتلة، لإقامة مئات الوحدات السكنية الاستيطانية المخصصة لمستوطنين من التيار الحريدي، وذلك عبر توسيع مستوطنة نافيه يعقوب وربطها عمرانيًا بمستوطنة آدم، بهدف تكوين كتلة استيطانية متصلة بين المستوطنتين وتوسيع نطاق بلدية الاحتلال في القدس على حساب أراضي محافظة رام الله.
- 19 شباط 2026: أقام مستعمرون بؤرة استيطانية جديدة في منطقة النبي موسى شمال القدس المحتلة، ضمن سياسة الاحتلال لإنشاء نقاط استيطانية جديدة لتعزيز السيطرة على محيط المدينة ومواصلة التوسع الاستعماري.

- كما وصادقت الحكومة الإسرائيلية على قانون لتسوية الأراضي في الضفة الغربية، وخاصة في المناطق المصنفة مناطق ج، وذلك كخطوة غير مسبوقة منذ عام 1967، مما يشكل تهديد لمصادرة مساحات واسعة في الضفة الغربية وتجريد الفلسطينيين من أراضيهم، وتسجيلها باسم الدولة. وخصصت الحكومة 244 مليون شيكل لتطبيق هذه العملية.
- وافق مجلس الوزراء في الحكومة الإسرائيلية على سلسلة من القرارات للسيطرة على الأراضي في الضفة الغربية، والتي ستتيح للإسرائيليين شراء الأراضي في الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية دون قيود تذكر ودون رقابة حكومية. إضافة الى قرار الحكومة سحب الصلاحيات من السلطة الفلسطينية في المنطقتين (أ) و (ب)، مما يشكل خطوة نحو ضم الضفة الغربية.
- أعلنت دائرة الأراضي الاسرائيلية عن أمر تسوية لتسجيل أراضي في قرية بيت صفافا في مدينة القدس، بالموقع المعروف باسم القاعة، بالأحواض رقم 31987، 31777، 30808. والتي تقع قرب الخط الأخضر. بحيث أنه على أصحاب الأراضي تقديم أوراق تثبت ملكيتهم بهذه الأراضي حتى لا يعرض حقوقهم للخطر ولا يتم تسجيلها تحت اسم حارس أملاك الغائبين.
- تستمر سلطة الاحتلال باستهداف حي البستان في سلوان في القدس، بهدف هدم جميع المباني القائمة في الحي وإقامة حدائق توراتية ومناطق خضراء. ومع بداية هذا الشهر تم اخطار 14 منزلاً بالهدم.

العزل الميداني لحي الضاحية بمكعبات إسمنتية

تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياسة التضييق على المقدسيين، حيث قامت قوات الاحتلال صباح يوم الثلاثاء 10 شباط 2026، بوضع مكعبات إسمنتية على مفارق رئيسية في حي الضاحية بمدينة القدس، وسط انتشار مكثف لقواتها في المكان، ما أدى إلى إغلاق الشوارع الأساسية وعرقلة حركة المواطنين.

وأوضح الأهالي أن قوات الاحتلال اقتحمت المنطقة مسبقًا، وطالبت السكان بإخراج مركباتهم من عدة مواقع، ثم فوجئوا صباح اليوم بإنزال المكعبات الإسمنتية في محاور رئيسية، ما أوقف حركة المركبات تمامًا. وأكد السكان أن هذه الإجراءات تسببت بإرباك واسع في حياة آلاف المقدسيين، سواء من سكان المنطقة أو أصحاب المنشآت التجارية والمصالح المختلفة، إضافة إلى الطلبة والمراجعين للمؤسسات، حيث أصبحت التنقلات اليومية صعبة ومرهقة، خصوصًا لكبار السن والنساء والأطفال والمرضى، الذين يضطرون للسير لمسافات طويلة للوصول إلى منازلهم أو أماكن عملهم.

كما أثرت هذه الإجراءات على وصول الخدمات الأساسية، إذ لم تتمكن مركبات جمع النفايات وتوزيع الغاز من الوصول إلى المنطقة، ما يهدد بتراكم القمامة ونقص الاحتياجات اليومية. وتضررت أيضًا الحركة الاقتصادية في المنطقة، حيث يواجه أصحاب المحال التجارية صعوبة في استقبال الزبائن وتوريد البضائع، ما يهدد بتراجع النشاط التجاري.

ويضم حي الضاحية، إلى جانب المنازل السكنية، مؤسسات تعليمية ومراكز تجارية وبنوكًا، ما يجعل هذه الإجراءات عائقًا أمام سير العملية التعليمية والخدماتية، ويضاعف من معاناة السكان اليومية.

وأكد الأهالي أن هذه الخطوة تأتي ضمن سياسة الاحتلال المستمرة لتقييد حركة المقدسيين ومحاصرة حياتهم اليومية، مطالبين المؤسسات الحقوقية والجهات المختصة بالتدخل العاجل لوقف هذه الإجراءات، ورفع الظلم عن سكان حي الضاحية، الذين يعانون استمرارًا من التضييق والإجراءات التعسفية التي تحد من حرية الحركة والحياة الكريمة في القدس المحتلة.

قرار إسرائيلي لتسوية أراضي القدس: خطوة لتكريس السيطرة وتهديد الوجود الفلسطيني

كشفت منظمة عير عميم الإسرائيلية بداية شهر شباط 2026 عن قرار حكومي جديد يقضي باستكمال تسوية وتسجيل جميع أراضي القدس المحتلة بحلول نهاية عام 2029 في السجل العقاري (الطابو)، في خطوة تهدف إلى تسجيل 100% من أراضي المدينة خلال أربع سنوات، ما يشكل تحولا خطيرا في ملف الأراضي ويهدد الوجود الفلسطيني في القدس الشرقية.

القرار الحكومي رقم (3792) ينص على توسيع الموازنات والصلاحيات والموارد البشرية لآلية تسوية الأراضي المعمول بها منذ عام 2018، مع تعزيز التعاون بين دائرة تسجيل الأراضي و"القيّم على أملاك الغائبين"، الجهة المسؤولة عن نقل الأراضي إلى ملكية الدولة الإسرائيلية. وبحسب المعطيات التي أوردتها المنظمة، فإن عمليات التسوية التي نُفذت منذ عام 2018 شملت نحو 50 حوضا بمساحة تقارب ألفي دونم، جرى تسجيل 85% منها لصالح الدولة أو هيئات استيطانية، في حين لم تُسجل سوى نحو 1% فقط باسم مالكين فلسطينيين.

وتكمن خطورة القرار في أنه يمنح السلطات الإسرائيلية صلاحية تحديد "المالك القانوني" بشكل نهائي، ما قد يؤدي إلى نزع ملكية أراضٍ فلسطينية واسعة، خاصة في ظل تعقيدات الملكية الناتجة عن توقف عمليات التسجيل بعد احتلال الشطر الشرقي من المدينة عام 1967. إذ إن معظم الأراضي لا تحمل سندات تسجيل حديثة في الطابو، وتعتمد على قيود مالية قديمة أو أوراق ورثة متفرقين داخل القدس وخارجها، ما يجعل إثبات الملكية أمام الجهات الإسرائيلية أمرا بالغ الصعوبة.

ويرى مختصون أن هذا الإجراء سياسي بامتياز، ويهدف إلى تكريس فرض القانون الإسرائيلي على القدس الشرقية، رغم اعتبارها أرضا محتلة بموجب القانون الدولي. كما يحذر خبراء من استخدام قانون "أملاك الغائبين" لنقل أراضٍ لا يستطيع أصحابها إثبات ملكيتها إلى ما يسمى "حارس أملاك الغائبين"، ما يحول السكان فعليا من مالكين إلى مستأجرين في أراضيهم.

حيّ البستان في سلوان: معركة الوجود على بُعد أمتار من المسجد الأقصى

يعيش في بلدة سلوان الملاصقة للسور الجنوبي للمسجد الأقصى نحو 59 ألف مقدسي، يتوزعون على 12 حيًا، يتهدد ستةً منها خطر التهجير القسري. ويتجلى هذا الخطر عبر مسارين متوازيين: أوامر هدم بدعوى "البناء دون ترخيص"، وأوامر إخلاء لصالح جمعيات استيطانية تزعم ملكية الأرض لليهود.

ومن بين هذه الأحياء يبرز حي البستان بوصفه العنوان الأوضح لمعركة الوجود. هنا يعيش السكان حياة قلقة، ينامون في بيوتهم كضيوف مؤقتين، لا لأنهم غرباء، بل لأن شبح الهدم يسبقهم إلى الجدران والأسرّة، مهددًا بطمس الذكريات والمستقبل في لحظة. في مطلع شباط 2026 سلّمت طواقم بلدية الاحتلال أوامر هدم لـ14 منزلًا، ومنحت أصحابها مهلة 21 يومًا لتفريغها وهدمها ذاتيًا والرحيل عنها.

ويقع الطرف الشمالي لحي البستان على بُعد 300 متر فقط من سور الأقصى الجنوبي، وتبلغ مساحته نحو 70 دونمًا ويقطنه قرابة 1500 نسمة. وتدّعي سلطات الاحتلال أن الموقع كان "بستان الملك داود"، وتسعى لتسوية منازله بالأرض لضمّه إلى "الحديقة القومية" المقامة في حي وادي حلوة المجاور، والتي

تديرها جمعية العاد الاستيطانية تحت اسم "مدينة داود". ومنذ تسعينيات القرن الماضي تتولى الجمعية إدارة الموقع، بينما تصاعدت خلال العامين الأخيرين عمليات الهدم والمصادرة تمهيدًا لضمّ البستان بالكامل.

وكان في الحي 120 منزلًا، لم يتبقَّ منها اليوم سوى 66 بعد هدم 54 منزلًا، بينها 37 هُدمت منذ 7 تشرين الأول 2023، حيث اشتدت الحملة خلال عامي الحرب. كما سُلّمت جميع منازل الحي أوامر هدم بموجب قانون "كامينتس" الصادر عام 2017، الذي سُوّق باعتباره أداة لـ"محاربة البناء غير المرخص"، بينما استُخدم عمليًا لتضييق الخناق على البناء الفلسطيني، إذ سحب صلاحيات التأجيل من المحاكم ومنح مفتشي البلدية سلطة فرض غرامات باهظة وتنفيذ الهدم إداريًا.

وفي كانون الثاني الماضي أخطرت بلدية الاحتلال أصحاب أراضٍ بمصادرة 6 دونمات و900 متر مربع بذريعة "تنسيق حدائق وإقامة مواقف سيارات" لما وصفته بأراضٍ "خالية"، رغم أنها أراضٍ هُدمت منازلها سابقًا. ورغم الحديث عن "استخدام مؤقت" لخمس سنوات، يدرك الأهالي أن المصادرة تمهيد لاقتلاع دائم.

وتندرج هذه السياسات ضمن مخطط أوسع يهدف إلى تغيير الواقع الديمغرافي لصالح المستعمرين، وإحكام السيطرة الجغرافية على محيط المسجد الأقصى، إذ تمثل سلوان الحزام الجنوبي الحارس لأسواره. واستهدافها يعني عمليًا تطويق البلدة القديمة من الجنوب، بالتوازي مع مخططات مشابهة في الشيخ جراح ووادي الجوز وجبل الزيتون، بما يكمل إحكام الطوق حول القدس القديمة ويفرض واقعًا استيطانيًا جديدًا على حساب سكانها الأصليين.